مجلة المختار للعلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار

المجلد الثامن	العدد السادس عشر	ديسمبر (حزيران) 2021

Al-Mukhtar Journal of Economic Science 08 (2): 161-185, 2021
Doi:https://doi.org/10.54172/ccpcpb60

أثر تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة

(دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2009–2017)

منى حســـن اســميـو
كلية الدراسات العليا/ جامعة المرقب
شعبة التمويل والمصارف
الخمس – ليبيا
assadeg69@yahoo.com

د. الصادق حسين غيث
كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
قسم التمويل والمصارف
الخمس – ليبيا
munaasmew@gmail.com

المخلص

هدف البحث الى دراسة في موضوع الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية، وذلك في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013 الذي يُعنى بمنع الفوائد الربوية، والبحث فيما إذا كان هذا المصرف محافظاً على أدائه المالي خلال الفترتين (قبل، بعد) التطبيق، حيث قُسمت الى الفترة من (2009–2013)، والفترة التي تليها (2014–2017)، إضافة الى البحث في أثر هذا القانون على الأداء المالي، والذي تم قياسه من خلال نموذج السلامة المصرفية (CAMELS)، والى جانب التحليل المالي؛ تم الاستناد على اختبار مربع ايتا (η^2) الذي يقيس حجم تأثير القانون.

وكشفت النتائج عن عدم وجود فروقات ذو دلالة إحصائية لكل من (ملاءة رأس المال، الربحية، السيولة) قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، أما بالنسبة لمؤشر جودة الأصول؛ فقد ظهرت فيه فروقات ذو دلالة إحصائية قبل وبعد تطبيق القانون، أما فيما يخص الأثر؛ فقد كشفت الاختبارات الى وجود أثر ايجابي على كل من (نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات، مؤشر السيولة)، وسلبياً على مؤشري (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الربحية)، إضافة الى تأثر معدل نمو المركز المالي، وهذا في الوقت الذي حقق فيه المصرف درجة تصنيف (2) حسب نموذج CAMEL.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، مصرف التجارة والتنمية، القانون رقم 1 لسنة 2013 (قانون منع المعاملات الربوية)، نموذج CAMEL.

المقدمة

تلعب المصارف بشكل عام دوراً هاماً في النظام الاقتصادي للدولة، خصوصاً وأنها تمثل العمود الفقري الذي تستند عليه، وبشكل خاص؛ فالمصارف التجارية لها مكانة بارزة في النظام المالي، وفي ذلك فإن الأداء المالي السليم لهذه المصارف يضمن تحقيق هذا الدور، ويكفل للمصارف الاستمرارية وتحقيق النتائج الإيجابية، الى جانب بلوغها التنافسية والسماح بالانتشار وبلوغ التوسع المتطلع إليه من قبل المؤسسات المالية الليبية أسوة بغيرها من مؤسسات الدول الأخرى.

وبالنظر الى حالة الدولة الليبية، فقد شهدت عدم استقرار سياسي وحروب متتالية كان لها انعكاس على قطاع الصيرفة من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فالمؤثرات لم تتجلى فيما سبق؛ بل شملت أيضاً تحديثات في نظامها المالية، وإضافة لقوانين مست صميم عمل المصارف الليبية القائمة على جني الأرباح من الفوائد المالية، وبشكل أوضح فالقانون المعني يتمثل في قانون منع المعاملات الربوية الصادر عام 2013، والذي يقضي بمنع التعامل بالفوائد المدينة والدائنة في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، إضافة الى عدم جواز تقاضي الفوائد (المستحقة) قبل تاريخ العمل بهذا القانون، والتي لم يتم أدائها بعد ولو أصدر بها حكم نهائي (القانون رقم 1 لسنة 2013).

وفي سياق هذا القانون؛ أغلقت المصارف المتخصصة في ليبيا أبوابها، خصوصاً وأنها تعتمد في عملها على تقديم القروض المالية في ظل اختصاصها، ويرافقها في ذلك فائدة مالية تصنف ربوية وفقاً للقانون، أما بالنسبة للمصارف التجارية فقد كانت هي الأخرى تحت تأثير هذه التغيرات المالية، والسؤال المطروح هنا يخص حال أدائها المالي المعني بمؤشرات عديدة تؤثر وتتأثر بما هو مطروح في الساحة المالية الليبية، والتي لم تكتفي بسن هذا القانون؛ بل جعلت له نص مصاحباً يشير الى تفعيل محتوى القانون على معاملات الأشخاص الاعتبارية ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2020، وهذا بناء على قرار تعديل مجلس النواب الليبي.

عليه؛ يثار التساؤل حول الوضع المالي لمصارف الدولة الليبية في قطاعها الخاص، والذي نخص منه مصرف التجارة والتنمية (BANK OF COMMERCE & DEVELOPMENT)، بحكم أنه يحظى بالمرتبة الأولى في قطاع المصارف الخاصة الليبية من حيث الانتشار والتنوع في تقديم الخدمات، والهدف هنا يتمثل في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أدائه المالي، وذلك وفقاً لمؤشرات السلامة المصرفية (CAMEL) التي تقدم الإجابة النموذجية عن وضع الأداء المالي، وضمن ذلك يتطلب البحث حول أثر قانون منع المعاملات الربوية على أداء مصرف التجارة والتنمية تطبيق القانون والفترة التي تسبقها.

الدراسات السابقة

دراسة **بوخلخال (2012)** والتي سعت للبحث في أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2008–2009)، وللوصول الى نتائج الدراسة فقد تم الاعتماد على معايير نموذج CAMELS (كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية)، وتوصلت الى أهمية تطبيق نظام CAMELS في الكشف على مظاهر القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي الى توجيه الاهتمام نحوها، وعليه فقد أوصت الدراسة بتطبيق نظام التقييم (CAMELS) لأغراض دعم كفاءة وفعالية عمليات الرقابة والتفتيش التي تقوم عليها أجهزة الرقابة والتفتيش المصرفية للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي.

أما دراسة **دهيرب (2015)** فقد جاءت بهدف دراسة الوضع المالي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2006–2009)، وذلك بواسطة نموذج السلامة المصرفية CAMELS، كما هدفت الى توضيح نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية الخاصة بالمصرف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج قدرة النموذج على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف، وإبراز الجوانب الإيجابية وتقديم التغذية الراجعة اللازمة لتصحيح مسار المصرف، إضافة الى ذلك؛ فقد أشارت نتائج الدراسة الى حصول المصرف على مستوى (1) وفقاً لسياسة التصنيف المركب لنظام CAMELS، وهذا يعبر عن أدائه القوي والسليم.

ودراسة **قطاف (2018)** التي جاءت بهدف تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، وذلك بواسطة مؤشراته الممثلة في (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، حساسية السوق اتجاه المخاطر)، قامت الدراسة على الفترة الزمنية (2012–2015)، وكشفت نتائج التحليل المالي عن الدور الهام الذي يلعبه نموذج السلامة المصرفية في دعم رقابة البنوك التجارية، ومقدرته على كشف نقاط القوة والضعف في ستة وحدات مالية، كما لخصت النتائج الى نقاط قوة البنك الممثلة في رأس المال والربحية والسيولة، إضافة الى جودة أصوله التي سجلت تصنيف (1)، وهذا يعكس اهتمام إدارة المصرف في اقتناء الأصول المحققة للإيرادات بما يساعد البنك في التوسع والتنافسية.

وعن قانون منع المعاملات الربوية؛ جاءت دراسة **التير (2018)** بهدف التعرف على واقع المصارف التجارية في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع الخدمات الغير شرعية، وذلك من خلال التعرف على الفرص المتاحة نحو التحول الى الصيرفة الإسلامية في ليبيا، والوقوف على المشاكل والصعوبات التي تواجه المصارف التقليدية الليبية، اعتمدت الدراسة في

منهجيتها على أداة الاستبيان، والذي تم توزيعه على عدد (120) موظف في الأقسام الإدارية لمصرف الجمهورية فرعي (الجمهورية زليتن الرئيسي، الجمهورية المنارة)، وبناءً على ذلك؛ كانت النتائج تشير الى نسبة 94.15% من القائمين على المصارف التجارية التقليدية لديهم الرغبة في الالتزام بأحكام الشريعة، والحصول على خدمات مصرفية إسلامية تغنيه عن التعامل بالربا، إضافة الى أن نسبة 90.77% يرون أن الأدوات المالية الإسلامية كالمشاركة والمرابحة تسهم في تشجيع المصارف التجارية نحو التحول للصيرفة الإسلامية، الى جانب أن ما نسبته 80.46% أن وجود تشريعات مصرفية واضحة تنظم عمليات تحول المصارف التجارية في زيادة إمكانية تحولها.

وفي إطار الدراسات الحديثة؛ جاءت دراسة **اسميو وغيث (2020)** شاملة لدراسات عديدة قائمة على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية؛ حيث هدفت الى تحليل وتقييم الأدبيات المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي والمتغيرات ذات العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لعينة من الدراسات السابقة والبالغ عددها (65) دراسة في (12) دولة خلال الفترة (2000–2019)، ولخصت النتائج الى وجود عديد المتغيرات ذات الآثار المختلفة على الأداء المالي للقطاع المصرفي، وكشفت عن طرق قياس الأداء المالي والممثلة بـ (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، وبإيضاح مزايا وعيوب كل مقياس مقارنةً بغيره من طرق القياس، ورغم شمولية البحث وتنوع المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف؛ إلا أن هنالك متغيرات أخرى كالقوانين والتشريعات والإصلاحات والفوائد، والتي تأتي ضِمن تلك المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للبنوك لم تحظى بالبحث والدراسة، بناءً على ذلك تمت التوصية بدراسة أثر هذه المتغيرات على الأداء المالي في المصارف.

وأخيراً؛ دراسة **التواتي (2021)** التي جاءت بهدف تقيم أثر تطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013 على أداء مصرف الجمهورية، وذلك من خلال تحليل وضع المصرف قبل وبعد التحول نحو الصيرفة الإسلامية باستخدام نموذج PATROL الإيطالي لتقييم أداء المصارف التجارية، حيث تمثلت المؤشرات المالية في كل من (كفاية رأس المال، جودة الائتمان، التنظيم، الربحية، السيولة)، وركزت فترة الدراسة على سنة 2012 تمثيلاً عن ما قبل التحول، وسنة 2015 ممثلةً عن ما بعد التحول، وتوصلت الدراسة الى تأثر الأداء المالي لمصرف الجمهورية بطريقة سلبية بعد التحول نحو الصيرفة الإسلامية، حيث انخفضت مؤشرات (كفاية رأس المال، الربحية، التنظيم)، إضافة الى ذلك؛ فقد تراجع أداء المصرف من الترتيب (1) قبل تطبيق القانون (سنة 2012) الى الترتيب (3) بعد تطبيق القانون (سنة 2015).

وانطلاقاً من ذلك؛ يبرز لنا ما يميز هذه الدراسة عن ما سبقها من دراسات، وذلك ابتداءً من تركيزها على البيئة الليبية تحديداً الصيرفة الخاصة، والتي لم يتم تناولها في الدراسات السابقة التي ركزت على المصارف الحكومية تحديداً مصرف الجمهورية، إضافة الى أن الفترة التي تخص الحدود الزمنية لهذه الدراسة مقسمة الى فترتين، وذلك قبل وبعد تطبيق قانون المعاملات الربوية، والفترات هنا محددة بسنوات (4:5)، وهذا يعطي نتائج أكثر شمولية مقارنة بدراسة **التواتي (2021)** التي

اقتصرت في تمثيل الفترتين بسنتين فقط، وفي جانب أخر؛ فالدراسة الحالية تقوم على تحليلات مالية ممثلة في نموذج شامل لخمس مؤشرات تعطي صورة كمية واضحة، وهذا ما افتقدته بعض دراسات أخرى كدراسة **التير (2018)** التي تناولت متغيرات مشابهة، وهذا إضافة الى الاختبارات الإحصائية التي ستكشف عن وجود الأثر وحجمه.

ومما سبق يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

- هل يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية؟

3. فرضيات البحث:

للإجابة على سؤال الدراسة؛ تم صياغة الفرضية على النحو التالي:

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في ملاءة رأس المال لمصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في جودة الأصول لمصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في كفاءة الإدارة لمصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في ربحية مصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في سيولة مصرف التجارة والتنمية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

4. أهداف البحث:

انطلاقاً مما سبق؛ فإن الدراسة تبحث في موضوع الأداء المالي للمصارف الليبية الخاصة، تحديداً مصرف التجارة والتنمية، وذلك في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013 الذي يُعنى بمنع الفوائد الربوية، وما إذا كان هذا المصرف محافظاً على أدائه المالي، ويمكن الوصول الى ذلك من خلال الأهداف التالية:

- تقييم مستوى الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية من خلال نموذج **(CAMEL)**.

- التعرف على الفروقات التي تخص مؤشرات الأداء (قبل وبعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية.

5. منهجية البحث:

تستند الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية لعينة البحث، ابتداءً من التحليل المالي المعتمد على نموذج CAMEL باعتباره أكثر النماذج المتبعة في قياس السلامة المصرفية لمعظم المصارف، والمجمع على قدرته في إجراء تحليل شامل للأداء المالي (**اسميو وغيث، 2020**)، وهو اختصار لستة مؤشرات مالية: (ملاءة رأس المال Capital adequacy، جودة الأصول Asset quality، كفاءة الإدارة Management efficiency، الربحية Earning، السيولة Liquidity).

وهذا في ظل تقسيم فترة الدراسة الى قسمين، فترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014–2017)، وذلك للتعرف على وجود الفروقات الإحصائية من عدمه بواسطة اختبار (**T**) في إطار برنامج **SPPS** للتحليل الإحصائي، وللكشف عن حجم تأثير القانون؛ سيتم الاعتماد على مربع ايتا (η^2).

ويمكن وصف العلاقة بين المتغيرات من خلال نموذج البحث:

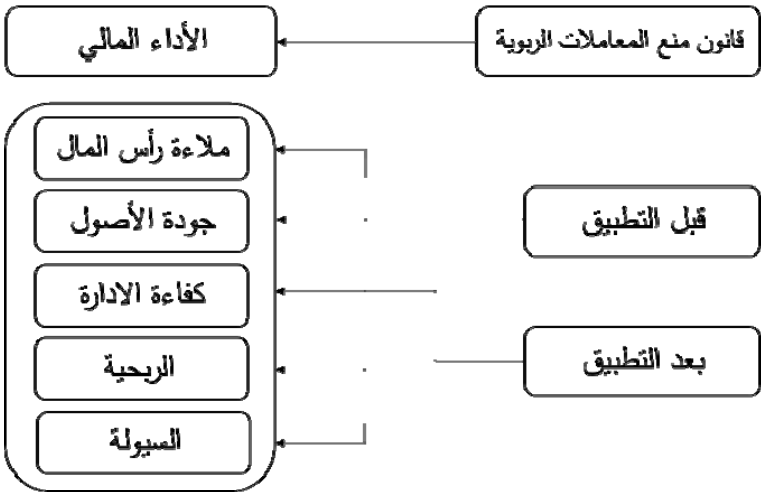

شكل (1) نموذج الدراسة

(**المصدر**: من إعداد الباحثان)

وخصت الدراسة مصرف التجارة والتنمية كمُمثل عن المصارف الخاصة، والمميز بأنشطته المالية وتعدد خدماته، إضافة الى توفر بياناته المالية خلال الفترة المعنية بها الدراسة، وتقتصر الحدود الزمنية على تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2009–2017)، وذلك في ظل الحدود العلمية التي تخص الفروقات بين فترتي الدراسة، والأثر المرتبط بقانون منع المعاملات الربوية على مؤشرات أداء مصرف التجارة والتنمية.

6. تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية بواسطة نموذج CAMEL:

سنتناول من خلال هذه الجزئية نبذة مختصرة عن مصرف التجارة والتنمية، يليها تحليل مالي لمؤشرات السلامة المصرفية لنموذج CAMEL من خلال حساب كل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) للمصرف، وذلك اعتماداً على برنامج مايكروسوفت اكسل (Microsoft Office Excel) في العمليات الحسابية، ليتم من بعدها تصنيف مصرف التجارة والتنمية وفقاً لنموذج السلامة المصرفية CAMEL، والتحليل استثنى حساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk) لصعوبة حسابه في بيئة مصرفية لا تفصح عن بياناتها المالية، وللحصول على نتائج أدق وأشمل؛ يفضل الاعتماد على نسب مالية إضافية ممثلة عن مؤشرات الأداء المالي.

6–1 نبذة عن مصرف التجارة والتنمية:

مصرف التجارة والتنمية (BANK OF COMMERCE & DEVELOPMENT) عبارة عن شركة مساهمة ليبية تأسست وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 1993 ف بشأن المصارف والنقد والائتمان وتعديلاته، وبناءً على قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية رقم (243) بتاريخ 1423/11/29م، أما بالنسبة للافتتاح الرسمي للمصرف؛ فقد تم في تاريخ 9 يونيو 1996 ف، وبرأس مال (250,000,000) دينار ليبي، وذلك بمساهمة الجهات الاعتبارية بنسبة 15.52%، وبنسبة 84.48% للأفراد الطبيعيون، هذا وتسري على مصرف التجارة والتنمية أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف والقانون التجاري وتعديلاته، ويحظى المصرف بانتشار واسع لفروعه داخل حدود الدولة الليبية (بنغازي، طرابلس، مصراتة، طبرق، الزاوية، البيضاء، زليتن، الكفرة، القبة، درنة، سرت، امساعد الحدودية، زوارة، شحات، جالو، اجدابيا)، وينفرد عن غيره من المصارف الليبية بتقديم خدمات مصرفية متميزة، ناهيك عن التزامه بالتطور المستمر مقارنة بالوسط المصرفي.

حيث يقدم الخدمات المصرفية الأساسية والممثلة بـ (فتح الحسابات بأنواعها، الائتمان والخدمات المصرفية، فتح حسابات بالعملات الأجنبية للأفراد والشركات، الصكوك السياحية بالدينار الليبي، التحويلات بين الفروع والحسابات داخل المصرف، خدمات التحويلات النقدية الخارجية للأغراض الشخصية غير التجارية (ويسترن يونيون)، جميع أنواع البطاقات المصرفية، التحويلات الخارجية السويفت، الخزائن الشخصية، حسابات توفير للأطفال، ماكينات الصراف الآلي، شبكة مراسلة مع عدد كبير من البنوك حول العالم، خدمات المكتب القانوني، خدمات نقاط البيع)، وينفرد بخدمات مصرفية متميزة (خدمات

المصرف الإلكتروني، الصكوك الالكترونية، المصرف النقال، خدمات الدفع الالكتروني، الشحن الالكتروني، خدمات مصرفية بالسيارة في بعض الفروع، خدمات مصرفية تفاعلية (بشاشة اللمس) في جميع فروع ووكالات المصرف، سيارات المصرف المتحرك، خدمات رجال الأعمال، نشرة شهرية عن أهمأخبار المال والأعمال والمصارف)، (الموقع الالكتروني للمصرف: www.bcd.ly).

2-6 التحليل المالي لمؤشرات نموذج CAMEL لمصرف التجارة والتنمية:

بعد عرض النبذة المختصرة عن مصرف التجارة والتنمية، يمكن التوجه الى البيانات المالية الخاصة بالمصرف، والتي تم الاقتصار فيها على المتاح في موقع المصرف، حيث يتيح مصرف التجارة والتنمية القوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل) لعملائه والمستفيدين من بياناته المالية، ورغم الالتزام بالإفصاح المالي الذي تنص عليه قواعد مصرف ليبيا المركزي (CBL)؛ الا أن مصرف التجارة والتنمية اعتمد في ذلك على عرضٍ مختصر غير مفصل لبنود قوائمه المالية، بالتالي فهو يجعلنا نضطر لاحتساب ما يمكن احتسابه من القيم المتاحة فقط، وبنسب مالية تتوافق في مسمياتها مع النسب المعمول بها في إطار نموذج CAMEL للسلامة المصرفية.

- **ملاءة رأس المال (Capital adequacy):**

سنعتمد في عملية حساب كفاية رأس المال لمصرف التجارة والتنمية على نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول (**بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014؛ بوعبدالله ويمنية 2017**)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{متوسط الأصول}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية ملاءة رأس المال من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة رأس الأساسي الى متوسط الأصول، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (1) التصنيف السنوي لنسبة رأس المال الأساسي للمصرف خلال الفترة (2009-2017)•

مصرف التجارة والتنمية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%4.38	%3.93	%3.81	%2.80	%4.89
التصنيف السنوي	2	3	3	4	2
متوسط النسبة	%3.96				
التصنيف الكلي	3				

مصرف التجارة والتنمية				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%4.35	%3.93	%3.51	%3.08
التصنيف السنوي	2	3	3	3
متوسط النسبة	%3.72			
التصنيف الكلي	3			

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية)

- **جودة الأصول (Asset quality)**:

سنعتمد في عملية حساب جودة الأصول لمصرف التجارة والتنمية على نسبة مالية ممثلة بنسبة التصنيف المرجح (**بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014؛ الزواوي والسريتي، 2017؛ بوعبدالله ويمنية، 2017**)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{المخصصات + حقوق الملكية}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية جودة الأصول من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة التصنيف المرجح، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014–2017):

جدول (2) التصنيف السنوي لنسبة التصنيف المرجح للمصرف خلال الفترة (2009–2017)•

مصرف التجارة والتنمية					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013

النسبة	%9.27	%12.39	%14.07	%8.46	%4.56
التصنيف السنوي	2	2	2	2	1
متوسط النسبة	%9.75				
التصنيف الكلي	2				

مصرف التجارة والتنمية				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%4.60	%4.90	%3.08	%4.03
التصنيف السنوي	1	1	1	1
متوسط النسبة	%4.15			
التصنيف الكلي	1			

• **(المصدر**: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية)

– **كفاءة الإدارة (Management efficiency):**

سنعتمد في عملية حساب كفاءة الادارة لمصرف التجارة والتنمية على مؤشرات كمية متمثلة في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، ومعدل نمو المركز المالي **(فرحات، 2019)**، وتجدر الإشارة الى أن هذا المؤشر عادة ما يتم احتسابه بصورة نوعية، أي من خلال المقابلات والاستبيان، غير أننا رغبنا في نتائج كمية أسوةً بباقي المؤشرات، وحرصاً منا على الوصول الى معلومات دقيقة؛ لم نقم بالاكتفاء بنسبة واحدة، بل شملنا عملية تقييم الإدارة باثنين من النسب المالية.

• **نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات:**

تستخدم للتعرف على كفاءة الإدارة لمصرف التجارة والتنمية، ويمكن حساب هذه النسبة بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة اجمالي الايرادات الى إجمالي المصروفات} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي المصروفات}}$$

نستطيع تحديد وضعية كفاءة الإدارة من خلال التعرف على متوسط نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014–2017):

جدول (3) متوسط نسبة إجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات للمصرف خلال الفترة (2009–2017)•

مصرف التجارة والتنمية					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	1.707	1.395	1.04	1.414	1.716
متوسط النسبة	1.454				

مصرف التجارة والتنمية				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	1.613	1.734	1.543	2.051
متوسط النسبة	1.735			

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية)

- **معدل نمو المركز المالي:**

تستخدم لأجل التعرف على كفاءة الإدارة لمصرف التجارة والتنمية، ويمكن حساب هذه النسبة بالكيفية التالية:

$$\text{معدل نمو المركز المالي} = \frac{\text{إجمالي الميزانية العام الحالي} - \text{إجمالي الميزانية العام السابق}}{\text{إجمالي الميزانية العام السابق}} \times 100$$

يمكننا التعرف على كفاءة الادارة من خلال معدل نمو المركز المالي، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014–2017):

جدول (4) متوسط معدل نمو المركز المالي للمصرف خلال الفترة (2009–2017)•

مصرف التجارة والتنمية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%19.86	%4.51	%10.92	%58.68	%15.61
متوسط النسبة	%21.92				

مصرف التجارة والتنمية				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%9.86	%11.38	%12.67	%16.83
متوسط النسبة	%12.69			

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية)

فيما يخص مؤشر كفاءة الإدارة؛ فقد تعذر علينا وضع تصنيف لها من منظور نموذج CAMEL، حيث تم الاكتفاء بمتوسط النسبة، وذلك بحكم أن النسب المعمول بها هنا تقليدية وغير محدد لها تصنيف، أما النسب المالية الحديثة؛ يصعب حساب قيمتها باعتبار أن البيانات المالية في قوائم المصرف المنشورة محدودة.

- **الربحية (Earning)**:

سنعتمد في عملية حساب ربحية لمصرف التجارة والتنمية على أكثر النسب المالية شيوعاً، والممثلة بمعدل العائد على الأصول **(الزواوي والسريتي، 2017؛ تميسة، 2014؛ بولحية وبوجميعة، 2016؛ أسعد، 2018)**، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية الربحية من خلال التعرف على التصنيف السنوي لمعدل العائد على الأصول، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014–2017):

جدول (5) متوسط معدل العائد للأصول للمصرف خلال الفترة (2009–2017)•

مصرف التجارة والتنمية					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%0.71	%0.66	%0.06	%0.63	%0.91
التصنيف السنوي	3	3	4	3	3
متوسط النسبة	0.59%				
التصنيف الكلي	3				

مصرف التجارة والتنمية				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%0.54	%0.51	%0.37	%0.74
التصنيف السنوي	3	3	4	3
متوسط النسبة	%0.54			
التصنيف الكلي	3			

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية)

- **السيولة (Liquidity):**

سنعتمد في عملية التعرف على سيولة مصرف التجارة والتنمية على نسبة السيولة **(بولحية وبوجميعة، 2016؛ الزواوي والسريتي، 2017)**، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية السيولة من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة السيولة، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009–2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014–2017):

جدول (6) متوسط نسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2009–2017)•

مصرف التجارة والتنمية					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%103	%103	%102	%102	%104

التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	%103				
التصنيف الكلي	1				

مصرف التجارة والتنمية				
السنة	2014	2015	2016	2017
النسبة	%104	%103	%104	%105
التصنيف السنوي	1	1	1	1
متوسط النسبة	%104			
التصنيف الكلي	1			

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية**)**

3-6 التصنيف الكلي للأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية وفقاً لنموذج CAMEL:

استناداً على ما سبق؛ نستطيع الوصول الى التصنيف الكلي لمصرف التجارة والتنمية وفقاً لنموذج السلامة المصرفية، وذلك خلال فترتي الدراسة المنقسمة الى فترة قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تليها (2014-2017)، وفي ذلك سنتبع فكرة حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة مالية للوصول الى التصنيف الكلي لمصرف التجارة والتنمية، واستثناء مؤشر كفاءة الإدارة من ذلك؛ لعدم وجود مرجع تصنيفي للنسب المالية الممثل بها.

جدول (7) التصنيف الكلي لمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة (2009-2017)•

المؤشر	متوسط النسبة قبل تطبيق القانون	درجة التصنيف	متوسط النسبة بعد تطبيق القانون	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	%3.96	3	%3.72	3
جودة الأصول	%9.75	2	%4.15	1
الربحية	%0.59	3	%0.54	3
السيولة	%103	1	%104	1

	2.25		2

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية)

وتعليقاً على وضع الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية؛ يتوجب عرض درجات التقييم والتصنيف الرسمي لنموذج (CAMEL):

جدول (8) درجات التقييم والتصنيف لنموذج (CAMEL)•

درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوية	1 – 1.5
2	مرضية	1.5 – 2.5
3	معقولة	2.5 – 3.5
4	هامشي	3.5 – 4.5
5	غير مرضية	4.5 – 5

• **(المصدر**: استناداً على الأدبيات العلمية السابقة: بورقبة، 2011؛ شوشة وبوعبدالله، 2017)

واستناداً لذلك؛ ومن خلال ما تم طرحه من معطيات مالية؛ يمكننا التعليق على حالة مصرف التجارة والتنمية، حيث سجل درجة تقييم (2.25) قبل التطبيق، واستناداً عليها حظي مصرف التجارة والتنمية بأداء (مرضي) مصنف بدرجة (2)، وعن الفترة ما بعد التطبيق؛ فإننا نلحظ أن المصرف حافظ على أدائه (المرضي) عند درجة تصنيف (2)، وسجل درجة تقييم أقل من درجة الفترة الأولى تمثلت في (2)، وهذا يعكس تحسن أداء المصرف في معظم نواحيه المالية، الى جانب قدرته على التعامل بشكل إيجابي مع التحديات والأزمات، لكن ذلك لا يمنع من بعض التوصيات التي تخص مؤشري ملاءة رأس المال والربحية، وذلك لكي يحظى المصرف بتصنيف أعلى خلال السنوات القادمة.

7. الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحثان على بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها، وذلك لبلوغ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تمت معالجة البيانات من خلال برنامج SPSS، والذي يشير اختصاراً الى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences)، وذلك اعتماداً على المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وفيما يلي الاختبارات التي تم الاستناد عليها.

– اختبار شابيرو ويلك (Shapiro–Wilk Test):

هو اختبار إحصائي تكون فيه الفرضية الصفرية هي انتماء العينة المدروسة الى مجتمع موزع توزيعاً طبيعياً حسب المتغير المدروس، ومقارنة بالاختبارات السابقة؛ يتم اللجوء الى شابيرو عند التحقق من التوزيع الطبيعي للعينات الصغيرة (أقل من 50). وفي دراستنا الحالية تم الاعتماد عليه لغرض التحقق من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وذلك استعداداً لاستخدام اختبار (T).

- **اختبار(t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test):**

يستخدم هذا الاختبار لقياس الفروق المعنوية (Significant Difference) بين متوسطي عينتين طبيعيين مستقلين، وذلك عندما يكون تباين المجتمعين متساويين ومجهول، إضافة الى أن حجم العينتين يكون صغير، عليه فإن التوزيع الاحتمالي (توزيع المعاينة) للإحصاء هو توزيع (Independent Samples T-Test).

- **اختبار مربع ايتا (η^2):**

هو أحد الاختبارات المستخدمة في قياس مستويات حجم التأثير، ويستخدم مع اختبار (T) لعينتين مستقلتين، ومن خلاله يقدّر حجم التغير الناتج من أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، بمعنى أن مربع ايتا (η^2) يقيس نسبة التباين الكلي في المتغير التابع الذي يرجع الى المتغير المستقل، إضافة الى قدرته على إيضاح قوة العلاقة بين المتغيرين، وذلك في ظل سهولة حسابه الذي يكمن في القانون التالي:

$$\eta 2 = \frac{T2}{T2 + DF}$$

حيث أن:

- T^2 قيمة مربع T لعينتين مستقلتين.
- Df درجات الحرية (Degrees of Freedom).

الى جانب ذلك؛ فإن اختبار مربع ايتا (η^2) يتميز بسهولة التفسير، والجدول (10) يعكس مستويات التأثيرات، حيث يكون التأثير صغير إذا بلغ (1%)، ويصبح متوسط التأثير إذا بلغ حدود (6%)، وذو تأثير كبير إذا بلغت (14%)، ويكون كبير جداً إذا وصل الى (20%) أو أكبر منها.

جدول (9) الجدول المرجعي لمستويات التأثير في مربع ايتا (η2)•

قيمة η^2	0.01	0.06	0.14	0.20
حجم التأثير	صغير	متوسط	كبير	كبير جداً

• (**المصدر**: بدوي، 2018)

7–1 اختبار الفرضيات:

1. **اختبار شابيرو ويلك (Shapiro–Wilk Test):** تم استخدم هذا الاختبار بغية التعرف على مدى اتباع بيانات مصرف التجارة والتنمية للتوزيع الطبيعي.

جدول (10) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة (2009–2017)•

النسبة المالية	الفترة	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	مستوى المعنوية المشاهد
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	0.967	5	0.856
	بعد	0.993	4	0.974
نسبة التصنيف المرجح	قبل	0.971	5	0.880
	بعد	0.946	4	0.689
نسبة إجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات	قبل	0.890	5	0.358
	بعد	0.899	4	0.428
معدل نمو المركز المالي	قبل	0.801	5	0.082
	بعد	0.933	4	0.614
معدل العائد على الأصول	قبل	0.845	5	0.178
	بعد	0.963	4	0.798
نسبة السيولة	قبل	0.881	5	0.314
	بعد	0.945	4	0.683

• (**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي)

من خلال الجدول (10)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد في النسب المالية الخاصة بمصرف التجارة والتنمية (نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) أكبر من (0.05)، وذلك يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار(t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T–Test): اعتمدنا على اختبار (T) لإيضاح الفروقات الإحصائية للنسب المالية التي تقيس الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية، وذلك بين الفترة التي تسبق تطبيق القانون، والفترة التي تلي عملية التطبيق.

جدول (11) اختبار تحليل T لعينتين لبيانات مصرف التجارة والتنمية خلال الفترة (2009–2017)•□□

النسبة المالية	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى المعنوية المشاهد
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	5	0.040	0.008	0.530	0.612
	بعد	4	0.037	0.005		
نسبة التصنيف المرجح	قبل	5	0.098	0.037	2.96	0.021
	بعد	4	0.042	0.008		
نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات	قبل	5	1.454	0.278	1.63	0.147
	بعد	4	1.735	0.225		
معدل نمو المركز المالي	قبل	5	0.219	0.213	0.846	0.426
	بعد	4	0.127	0.030		
معدل العائد على الأصول	قبل	5	0.006	0.003	0.309	0.766
	بعد	4	0.005	0.002		
نسبة السيولة	قبل	5	1.028	0.008	2.16	0.068
	بعد	4	1.040	0.008		

• **(المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي)

وتعليقاً على ما سبق؛ سنأخذ كل فرضية من جانب النسبة المالية التي تُمثلها:

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في **نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول** قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.612)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في **نسبة التصنيف المرجح** قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.021)، وهذه القيمة أقل من (0.05)، عليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في **نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات** قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.147)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في معدل نمو المركز المالي قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.426)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، عليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في **معدل العائد على الأصول** قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

مـن خـلال الجـدول السـابق؛ يتضـح لنـا أن مسـتوى المعنويـة المشـاهد قـد بلـغ (0.766)، وهـذه القيمـة أكبـر مـن (0.05)، وعليـه تـم قبـول الفرضـية الصـفرية التـي تشـير الـى عـدم وجـود فـروق ذو دلالـة إحصـائية فـي معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

- لا يوجـد فـروق ذو دلالـة إحصـائية فـي **نسـبة السـيولة** قبـل وبعـد تطبيـق قـانون منـع المعـاملات الربويـة علـى مصرف التجارة والتنمية.

مـن خـلال الجـدول السـابق؛ يتضـح لنـا أن مسـتوى المعنويـة المشـاهد قـد بلـغ (0.068)، وهـذه القيمـة أكبـر مـن (0.05)، وعليـه تـم قبـول الفرضـية الصـفرية التـي تشـير الـى عـدم وجـود فـروق ذو دلالـة إحصـائية فـي نسـبة السيولة قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف التجارة والتنمية.

3. اختبـار مربـع ايتـا (η^2): تـم اللجـوء الـى هـذا الاختبـار بغيـة تحديـد حجـم التـأثير الـذي يحدثـه قـانون منـع المعاملات الربوية على إحداث الفروقات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي للمصرف عينة البحث.

جدول (12) حجم تأثير(η^2) القانون على أداء مصرف التجارة والتنمية *

النسبة المالية	الفترة	قيمة T	قيمة η^2	حجم التأثير
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	0.530	0.039	صغير
	بعد			
نسبة التصنيف المرجح	قبل	2.96	0.557	كبير جداً
	بعد			
نسبة إجمالي الإيرادات الى اجمالي المصروفات	قبل	1.632	0.276	كبير جداً
	بعد			
معدل نمو المركز المالي	قبل	0.845	0.093	متوسط
	بعد			
معدل العائد على الأصول	قبل	0.766	0.013	صغير
	بعد			
نسبة السيولة	قبل	2.16	0.40	كبير جداً
	بعد			

* (**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي)

وتعليقاً على الجدول السابق؛ سنأخذ كل مؤشر بما يلائم النسبة المالية التي تمثله:

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على ملاءة رأس مال مصرف التجارة والتنمية المقاسة بـ(نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول).**

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.039)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بنسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول كان بنسبة تأثير (3.9%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (صغير).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على جودة الأصول مصرف التجارة والتنمية المقاسة بـ(نسبة التصنيف المرجح).**

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.557)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بنسبة التصنيف المرجح كان بنسبة تأثير (55.7%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على كفاءة الإدارة مصرف التجارة والتنمية المقاسة بـ(نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات).**

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.276)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بنسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات كان بنسبة تأثير (27.6%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على كفاءة الادارة مصرف التجارة والتنمية المقاسة بـ(معدل نمو المركز المالي).**

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.093)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بمعدل نمو المركز المالي كان بنسبة تأثير (9.3%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (متوسط).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على ربحية مصرف التجارة والتنمية المقاسة بـ(معدل العائد على الأصول).**

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.013)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بمعدل العائد على الأصول كان بنسبة تأثير (1.3%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (صغير).

- **أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على سيولة مصرف التجارة والتنمية المقاسة بـ(نسبة السيولة).**

من خلال الجدول السابق؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.40)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفرق الخاص بنسبة السيولة كان بنسبة تأثير (40%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

8. النتائج والتوصيات:

1. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بمصرف التجارة والتنمية؛ عدم وجود فروقات ذو دلالة إحصائية لكل من (ملاءة رأس المال، الربحية، السيولة) قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، أما بالنسبة لمؤشر جودة الأصول؛ فقد ظهرت فيه فروقات ذو دلالة إحصائية قبل وبعد تطبيق القانون.
2. بلغ حجم أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في إحداث الفروقات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية بين (صغير، متوسط، كبير جداً)، وكان الأثر ايجابياً على كل من (نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، نسبة السيولة)، وسلبياً على مؤشري (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، الربحية)، إضافة الى تأثر معدل نمو المركز المالي، وهذا وافق نتائج التحليل المالي المقاس بنموذج CAMEL.
3. حظي مصرف التجارة والتنمية بدرجة تصنيف (2)، وفقاً للتصنيف المركب الخاص بنموذج السلامة المصرفية CAMEL، وذلك خلال الفترتين (قبل، بعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، رغم أن الفترة التي تلي عملية التطبيق كانت أفضل؛ بحكم انخفاض درجة التقييم التي ترفع درجة التصنيف، وهذا يعكس حُسن أداء المصرف في معظم نواحيه المالية، الى جانب قدرته على التعامل بالشكل الإيجابي مع التحديات والأزمات.
4. وفي إطار التوصيات؛ يتوجب على إدارة مصرف التجارة والتنمية النظر الى المؤشرات التي قد تكون معرضة للتراجع والانخفاض، والضرورة تقتضي هنا الاهتمام بالمتطلبات التي تُعزز الأداء وترفع مستوى التصنيف، عليه؛ فإننا نحث المصارف الليبية بشكل عام على استخدام نموذج CAMELSلأغراض

الرقابة بشكل دوري، وذلك لمعالجة نقاط ضعف أدائها والتركيز على جوانب القوة، ومن ثم انعكاس جيد على الأداء المالي للمصارف.

5. كما نوصي؛ بإجراء دراسات مستقبلية مُكملة للدراسة الحالية، وذلك تَركيزاً على عنصري (كفاءة الإدارة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) فيما يخص أداء مصرف التجارة والتنمية بشكل خاص، والمصارف الليبية الخاصة بشكل عام، وذلك من ناحية مالية، وتركيزاً على أساليب أخرى داعمة كالاستبيان والمقابلات الشخصية، وللحصول على نتائج أكثر شمولية؛ يحبذ اللجوء الى نسب مالية (حديثة) تدعم التحليل المالي المتقدم، وتُقدم تغذية راجعة نافعة للمصارف.

Key words: Financial Performance, Bank of Commerce & Development, Law No. 1 of 2013 (Prevention of Interest Transactions Law), CAMEL model.

المراجع العلمية:

– أسعد، بسام (2018). **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (1)، ص (287–306).

– اسميو، منى حسن، والصادق حسين غيث، **الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000–2020**؛ مجلة آفاق اقتصادية، 6 (12)، ص (266–269).

– بدوي، عبير علي (2018). **مقارنة طرق قياس حجم الأثر لبعض الأساليب الإحصائية مع أحجام عينات مختلفة**، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (19)، ص (433–491).

– بوخلخال، يوسف (2012). **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10)، ص (205–216).

– بورقبة، شوقي (2011). **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد (1)، ص (141–160).

– بولحية، الطيب، وعمر بوجميعة (2016). **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة (2009–2013)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (4)، ص (1–28).

– تميسة، سهام (2014). **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2008–2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

– تواتي، أحمد بالقاسم (2021). **تقييم تأثير القانون رقم 1 لسنة 2013 على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر (PATROL): دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد (4)، العدد (4)، ص (111–124).

– التير، وسام أحمد (2018). **واقع المصارف التجارية في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013 ف بشأن منع الخدمات الغير شرعية (الفرص والتحديات): دراسة تطبيقية على فرعي مصرف الجمهورية (الرئيسي زليتن، المنارة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

– دهيرب، محمد سمير (2015). **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر: دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (2006–2009)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (11)، العدد (45)، ص (260–300).

– الزواوي، علي عبد الحفيظ، وايمان السريتي (2017). **أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية**، مجلة دراسات الاقتصاد، المجلد (6)، العدد (1)، ص (56–71).

– فرحات، أحمد محمد (2019). **إدارة المصارف**، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط (1)، ص (161)، بنغازي.

– **القانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية**، قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام، الجريدة الرسمية – ليبيا.

– قطاف، سهيلة (2018). **تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (9)، العدد (1)، ص (197–212).

– يمنية، شوشة وودان بوعبدالله (2017). **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة (2010–2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (8)، ص (91–111).

The Impact of the Application of the law to Prevent Usurious Transactions on the Financial Performance of Private Libyan Commercial Banks

Case study of the Bank of Commerce & Development during the period 2009-2017)

Abstract:

The aim of the research is to study the subject of the financial performance of the Bank of Commerce and Development, under Law No. 1 of 2013, which is concerned with the prevention of usurious interests, and to examine whether this bank maintained its financial performance during the two periods (before, after) the application, which was divided into the period from (2009-2013), and the period following it (2014-2017), in addition to researching the impact of this law on financial performance, which was measured through the Banking Safety Model (CAMELS), in addition to financial analysis; It was based on the eta-square test (η^2), which measures the magnitude of the effect of a law.

The results revealed that there were no statistically significant differences for (capital adequacy, profitability, liquidity) before and after the application of the usurious transactions prevention law. As for the asset quality index; There were statistically significant differences before and after the application of the law. As for the effect; The tests revealed a positive impact on (the ratio of total revenues to total expenses, liquidity index), and negatively on the indicators (capital adequacy, asset quality, profitability), in addition to the impact on the growth rate of the financial position, and this at a time when it achieved The bank has a rating of (2) according to the CAMEL model.